

المعتبرة منها في المقابلات السلطانية بتسدي من رتبة حرمين اقتصرنا على ذكرها دون
سواها فحجة قضاة الحرمين سوداء وجبة باية استانبول بنفسجية وجبة صدور الاناطولي
خضراء وجبة صدور الروم ابي حمراء وجبة شيخ الاسلام يضاء وكلها مطرزة الصدر
والرقبة واليدين بالقصب. ويمطى لصدور الروم ابي غالباً الشان العثماني الاول بمجرد
توجيه هذه الرتبة اليهم ولصدور الاناطولي المجيدي الاول ولباية استانبول المجيدي
الثاني ولباية الحرمين المجيدي الثالث وربما اختلفت هذه القاعدة في بعض الاحيان
وجملة القول ان الرتب العلمية في الدولة العلمية كانت وظائف علمية حقيقية ومناصب
تدرسية كما يدل اسمها المحفوظ لهذا العهد

نصيب مصر من ترعة السويس

وعبة للمعبر

تخلص مصر هذا العام من دفع مئتي الف جنيه وهي جانب صغير من الفرامة المالية
الكبيرة التي تدفعها كل عام لدانيتها جزاء ما ذاب من مهب انباتها وما اربق من عرق
جبينهم في انشاء ترعة السويس التي فُتت على اصحابها يتابع الثروة وحملت مصر حملاً
مردقاً لا امل لها بالنجاة منه فوق المضار الادبية والمادية التي اوقعتها بها

وقد فصلنا في الاجزاء الماضية من المقطف والمقطم ما جزى من النسيب والمناكر في
ترعة بناما وما آل اليها منها لكن تاريخ السويس لا يقل عن تاريخ تلك الترع في منكراتيه
ولو انصف المليون الاوربيون لجازوا الكونت ده لسان على ترعة السويس كما جازاه
الفرنسيون على ترعة بناما ولا جمع اصحاب السهام منهم وتنازلوا عن نصف ما يقدم للقطر
المصري مالا حلالاً وكفارة عن استحلالهم مال الفلاح المصري وعرق جبينه . واليك
بيان ذلك

خطر ايصال البحر الاحمر بالنيل او ببحر الروم لكثيرين من الملوك من قديم
الزمان فاحضر رعمسيس الكبير ترعة توصل النيل بالبحر الاحمر قبل التاريخ المسيحي
بالف وثلاثة ستة فصارت السفن تجرى من بحر الروم الى النيل ومنه الى البحر الاحمر ولكن
ذابت في حفر تلك الترة مئتي وعشرين الفا من الرجال ثم سفت الرياح عليها الرمال
فطمرتها . ولما استولى الفرس على مصر احضر داريوس المادي هذه الترة ثانية واجرى

السفن فيها ثم اهتمت وطمرتها الرمال وبقيت الى ايام الرومانيين فاحترفها طراجانوس في القرن الثاني بعد المسيح وعادت الرمال فطمرتها وعاد العرب فاحترفوها واجروا سفنهم فيها لكن الرمال تفلت عليها وطمرتها

ولما غزا نبوليون بونابرت القطر المصري عزم على حفر ترعة توصل بحر الروم بالبحر الاحمر فقال له المهندس لير ان البحر الاحمر اعلى من بحر الروم بثلاثين قدماً فاذا وصلنا بينها طفت مياه الاوقيانوس الهندي على سواحل فرنسا . وظل هذا الوهم متغلّباً على العقول الى ان ابطله بعض المهندسين الانكليز

وسنة ١٨٤٩ شرع المهندس فرديند دهلبيس يبحث في هذا الموضوع ويسعى في جعل والي مصر يهتم به الى ان انس من المرحوم سعيد باشا المليل اليه وكان سعيد باشا من اكرم الناس واكثرهم اعجاباً بفرنسا والفرنسيين فاقنعه دهلبيس بان انشاء ترعة توصل البحر الاحمر ببحر الروم يخلد ذكره في صفحات التاريخ ويجري في الديار المصرية ينابيع الثروة ويعليها الى ارفع مراتق العزة والسودد . وليس على القطر المصري ان يدفع درهماً واحداً لتفتح هذه التريعة وله من ربحها خمسة عشر في المئة مالا حلالاً فهي الاكسبر الذي يحمل تراب مصر ذهباً وهي بساط سليمان الذي يتقل هذا القطر من مراتع النيل الى مراتع الجند . فصدق سعيد باشا اقواله وواعيده ونخه امتيازاً بفتح ترعة كبيرة من الطينة الى السويس تصل بحر الروم بالبحر الاحمر وتبقى هذه التريعة للشركة التي تصنعها تسعاً وتسمين سنة فقط ثم تعود الى الحكومة المصرية ولا يطلب من الحكومة المصرية حينئذ الا ان تدفع ما انفقته الشركة على اصلاح ضفتي التريعة لا غير وهذه النفقة يعين مقدارها اناس يخشرون لذلك واما نفقات التريعة نفسها فلا تدفع الحكومة المصرية منها شيئاً . وتدفع الشركة الى الحكومة المصرية مدة التسعين سنة خمسة عشر في المئة من صافي ارباحها تتوزع الارباح بعد ايفاء النفقات على هذه الصورة ٧١ في المئة منها للمساهمين و ١٥ في المئة للحكومة المصرية وعشرة في المئة للمؤسسين واثنين في المئة للمديرين واثنين في المئة للمستخدمين

ولم يكن في جهات السويس ما عذب يستقي العمال منه فايح للشركة ان تخفر ترعة حلوة من النيل الى ترعة السويس يستقي منها العمال وتكون نفقات حفرها كلها من الشركة ولكن يحق لها ان تحيي الارض الموات التي على جانبي هذه التريعة اذا لم يكن لها مالك وتملكها مدة تسع وتسعين سنة ولا تدفع عليها ضرائب مدة عشر سنوات . وخاف

سعيد باشا من ان تأتي الشركة بجمهور كبير من العمال الاجانب تسكنهم في القطر
المصري فطلب منها ان تحوله لتقديم العمال من المصريين وهي تدفع لهم اجورهم وتقدم لهم
ما يحتاجون اليه من الطعام والشراب والدواء وتدفع اليهم ايضا اجرة ذهابهم الى السويس
ورجوعهم الى بيوتهم. لكن اشترط ان لا يعمل بشيء من ذلك كله الا بعد تصديق الحضرة
السلطانية عليه. وهذا التصديق يسمى ده لسبس وشركاؤه في الحصول عليه بانفسهم. هذا
ما تم عليه الاتفاق بين سعيد باشا واصحاب الامتياز واليك بيان ما جرى واوله بعد ذلك
مضى ده لسبس الى فرنسا ليجمع المال اللازم لهذا العمل مقدرا اياه بمئتي مليون
من الفرنكات جمع انه لم يقل عن اربع مئة وستة وسبعين مليونه وكانت فرنسا وانكلترا
قد فرغتا من حرب القرم ووقفتا لتفسان الصهداء على اثر ما خسرناه من الرجال والمال.
والفرنسيون لا يقدمون بالطبع على الاعمال الكبيرة اذا كانت بعيدة عن بلادهم ولا
ينفقون عليها النفقات الطائلة. والانكليز كرهوا انشاء هذه الترعة لان الشارع فيها
رجل فرنسي ولانها تدفن اوروبا من الهند فاقتلوا خزائهم وقالوا لا تشرك في هذا
العمل. وبعد اللتيا والتي فرجع ده لسبس الى القاهرة صفر اليدين واقبل على سعيد باشا
واستقرض منه نحو مئة الف جنيه (٢٣٩٤٩١٤ فرنكا) واقنعته بالمواعيد الكثيرة
ليبيع للشركة حفر ترعة حلوة يجري فيها ماء النيل من الترعة الحلوة الاولى الى السويس
جنوبا والى بورت سعيد شمالا والارض الموات التي ترويه هذه الترعة وتجميعها تكون
للشركة مدة تسع وتسعين سنة

ولم تأت سنة ١٨٦٠ حتى فرغت النقود من صناديق الشركة وامست الشركة في يدي سعيد
باشا بنحو ثلاثة ملايين من الفرنكات وبقيت دفاتر الاشتراك مفتوحة في باريس من
نوفمبر سنة ١٨٥٨ الى ذلك الحين ولم يلفت اليها احد فعاد اعضاء الشركة الى سعيد
باشا واقنعوه بان يشتري ١٧٧٦٦٢ سهما من السهام الاصلية بمقدارها اربع مئة الف
سهم. فلما رأى اهالي باريس اسم سعيد باشا في رأس الدفتر مشتركا بنحو نصف السهام
كلها اقبلوا على الاشتراك فيها. وكانت قيمة السهام الاسمية التي اشترك فيها سعيد باشا
١٧٧٦٤٢٠٠ فرنك ولم يكن هذا المال في خزائنه فحسب عليه بالربا وجعل البيع اربعة
اقساط الاول منها في شهر ديسمبر سنة ١٨٦٣. وقدر المبلغ المشار اليه مع رباه بنحو
خمسة وعشرين مليوناً من الفرنكات

وتوفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ وخلفه اسمعيل باشا وكانت اموال الشركة قد نفدت

واخذ رؤسائها يبحثون عن واسطة أخرى لجمع المال فاتفعوا اسمعيل باشا انه يمكن الاستغناء عن احدى الترعين الخلوطين وان انشاءها يثير الخصومات بينهم وبين اصحاب الاطيان التي يموارها ولذلك فهم يتنازلون عنها كرمًا منهم اذا كان الخديوي يشي لم التركة الاخرى على نفقته

وكان اسمعيل باشا يحسب ان تركة السويس ستدر الخير العظيم على القطر المصري فقبل ما عرضه عليه وكأنه افرغ خمسين مليونًا من الفرنكات في خزائن الشركة هذا ما نال خديوي مصر من شركة السويس حينئذ . اما العمال المصريون الذين سبقوا الى حفر التركة مستخرين تجديث عما نالهم من الحيف ولا حرج فانهم كانوا يساقون بالسياط سوق الانعام ويطعمون استغف المآكل فخرقتهم الشمس ولعنهم السموم ومات منهم الجم الغنير . وبلغ صراخهم اوربا وحرك الشفقة والخوف في قلوب اهل البر والاحسان . فنهض الانكليز يعيرون حكومتهم بصبرها على هذه المظالم فسعت الحكومة الانكليزية لدى الباب العالي لاقتناءه بنزع الامتياز من شركة السويس ولكن الباب العالي يراعي فرنسا كما يراعي انكلترا فوفق بين الاثنتين وصادق على امتياز الشركة وامر ببيع السخرة ولا يستطيع منتصف ان يرى حكم الباب العالي الا ويعجب به ويحكم انه على غاية الانصاف لكن الشركة جعلته وسيلة لا يتراز اموال مصر وحملت الخديوي تبعه امر الباب العالي الذي جعل الغناء السخرة شرطًا لمصادقته على الامتياز مع ان شروط الامتياز تنضي على الشركة ان تسي في ليل مصادقة الباب العالي على امتيازها ولا توجب على خديوي مصر ان يرسل العمال من المصريين بل تبيح له ذلك اباحة . وكبر على الجرائد الفرنسية منع الحكومة المصرية للسخرة فتددت عليها التكبير وحذرتها من عواقبه الوخيمة . ومن الغريب ان المياه كانت قد جرت حينئذ في التركة وجعلت عمل العمال فيها ضربًا من الخيال وان الجرافات البخارية كانت قد صُغت في فرنسا وأعدت للعمل ولم تبق للشركة حاجة بالعمال المصريين لكنها تددت التكبير على اسمعيل باشا تخاف منها ومن جرائدها وكان حينئذ يسعى لدى الباب العالي في حصر الوراثة باولاد فرام حل هذا المشكل بالنبي هي احسن وحكم الامبراطور نپوليون الثالث لاعتقاده انه شخص العدالة والكمال فقبل الامبراطور نپوليون بذلك وحكم الحكم التالي وهو

اولاً . ان اسمعيل باشا مسؤول بالغناء السخرة وامتناع العمال المصريين عن العمل في

الترعة ولذلك يجب عليه ان يدفع الى الشركة ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات (بمثابة الفرق بين اجرة المال ونفقات الآلات البخارية المتقنة التي صنعت في فرنسا لهذه الغاية حين لم يعد العمال المصريون قادرين على العمل في الترعة بعد جري الماء فيها الا اذا صاروا من كلاب الماء)

ثانياً. ان ابطال حق الشركة في الترعة الحلوة يخرسها اموالاً كثيرة كان يمكن ان تربحها من الارض التي تبيعها ومن ثمن الماء الذي تبعة لأصحاب الاطيان لديها ولذلك فعلى خديوي مصر ان يدفع للشركة سبعة ملايين ونصف مليون من الفرنكات لانها دفعتها بحسب دفاترها لخر الترعة ومليونين ونصف مليون رباً لهذا المال وستة ملايين فرنك بدل ما كان يمكنها ان تربح من ثمن ماء الري وثلاثين مليون فرنك ثمن ما كان يمكنها ان تبيعها من الارض الموات. وبعبارة اوضح ان الشركة أبيع لها ان تبيع بعض الارض الموات اذا حفرت ترعة حلوة فهجرت عن حفرها وطلبت ان تتركها بارادتها فاجابها اسميل باشا الى طلبها فكان جزاؤه في محكمة الامبراطور نپوليون ان يدفع الى الشركة ستة واربعين مليوناً من الفرنكات. وجملة ما حكم على اسميل باشا بدفعه جزاء لابطال الباب العالي للسفيرة ولعجز الشركة عن اتمام الترعة الحلوة اربعة وثمانون مليوناً من الفرنكات ولا ندري كيف قابل سموه هذا الحكم حينئذ ولا ما خاصر نفسه بعد ما رآه من عدالة هذه المحكمة. والظاهر انه اضطر ان يسي الحكم حالاً لانه قد بتحكيم آخر. وذلك ان الشركة ادعت بان نپوليون اغضى عن حق آخر من حقوقها وهو ان الترعة الحلوة لو تمت لكان فيها بحيرة كبيرة يتولد فيها السمك ويكثر فيصاد ويباع ويكون سنة الربح الوافر والثروة الطائلة. فلما رأى اسميل باشا ذلك خاف ان يتولد من مسألة السمك مسائل فرضي ان يدفع الى الشركة ثلاثين مليوناً أخرى من الفرنكات ولكنها اخذت منه عشرة ملايين فرنك زيادة عليها

وكان عليه ان يدفع اليها هذه الغرامات الطائلة نقداً ولم يكن ذلك ميسوراً له فرفهن عندها السهام المشار اليها آنفاً لتأخذ ربحها الى اواخر سنة ١٨٩٤

ويقدر الخبيرون ان الحكومة المصرية قد انتقت على ترعة السويس حتى الآن نحو خمسمئة مليون فرنك اي أكثر من كل مجموع النفقات التي انتقت على انشاء هذه الترعة فكانت الحكومة المصرية دفعت كل غرض أنتق في فتح هذه الترعة وخرجت منها صفر اليدين مع انها كانت موعودة بأن تأخذ سدس الارباح ولا تدفع غرضاً واحداً

وتمت الذرعة ونجت باحتفال عظيم في العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٨ وحضر
الاحتفال كثيرون من الملوك والامراء ويقال ان اسميل باشا أتفق حينئذ على زينة
القاهرة وضواحيها مئة مليون من الفرنكات عدا عما اتفق على ضيوفه وعلى الاستميلية
وغني عن البيان ان نرعة السويس ابطلت تجارة القطر المصري والشام والعراق
وقيدت مصر بقيود لا تفك مدى الادحار ولم يستفد منها من كل المشاركة الا بعض
الذين انعم عليهم سعيد باشا بسهام المؤسسين فان للشركة اربعمئة الف سهم كما تقدم
ومئة الف سهم اخرى اعطيت المؤسسين مجاناً واييج لسعيد باشا ان يوزع بعضها على
خواصه فعرف بعضهم قيمتها واستفاد منها واهملها البعض الآخر فلم يستفد منها شيئاً
وقد لخصنا اكثر الحقائق التي في هذه النبذة من مقالة نشرت في الجزء الاخير من
جريدة الكمبولتن عسى ان تكون عبرة لهذا القطر لكي لا تأخذ الشركات الاجنبية على غرة

السمع في الحيوان الاعجم

يرى الباحثون في طبائع الحيوان امراً غريبة كل يوم لا لأن هذه الطبائع تتغير
من وقت الى آخر بل لان الانسان يتخذ متاعه مقياساً وحكمة على الحيوان الاعجم
بالخلو من كل مزية دليلاً ويبنى احكامه على ذلك المقياس وهذا الدليل فاذا رأى في
الحيوانات ما يخالف هذه الاحكام وقع لديه موقع الاستغراب
ومن اغرب النوادر التي سطرت في بطون الاوراق ما ذكره الدكتور هنج الاميركي
منذ برهة وجيزة في جريدة العلم العام قال: خرجت ذات ليلة مع بعض الرفاق للذرعة
في زورق على احدى البحيرات وكان الظلام دامساً والهواء ساكناً والحر شديداً
وتبعنا هراً مالطي كبير فدخل الزورق وجعل ينقل من شخص الى آخر الى ان بلغنا
منتصف البحيرة وطولها نحو ميلين وحينئذ قلن الهراً وصار يجري الى طرف الزورق
الاقرب من البيت كأنه يطلب ان نعود به . فجعلنا ندير الزورق من جهة الى اخرى لكي
نضله عن جهة البيت فلم يكن يضل عنها بل كان يجري دائماً الى الطرف الاقرب من
البيت مع اننا كنا قد بعدنا عن البر ميلاً ولم نكن نرى منه شيئاً لشدة الظلام وكثافة
الاشجار على ضفاف البحيرة . ولم يكن احد من الرفاق يعلم جهة البيت غيري وغير المر
اما انا فكنت ارقب نجم القطب الشمالي فاهتدي به الى جهة البيت واما المر فلم اعلم بما